



# تقدير محركات قرارات تحديد الحصص في أوبك

فيليب جالكين وطارق عطالله ورين زونقيان

## عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

## إشعار قانوني

حقوق التأليف و النشر محفوظة (2018) لمركز الملك عبدالله للدراسات و البحوث البترولية (المركز). ولا يجوز النسخ أو الاقتباس من هذه المادة دون نسبته بشكل واضح وملائم للمركز.

# النقاط الرئيسية

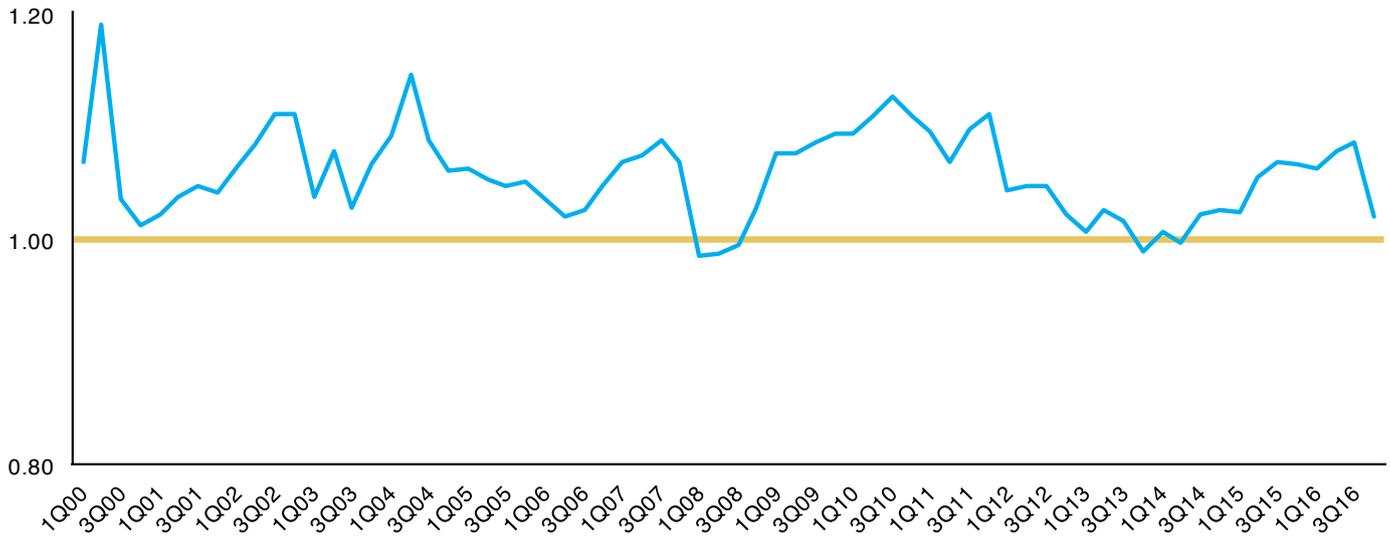
ما الذي يؤثر في استمرار أعضاء منظمة أوبك بالالتزام بحصصهم الإنتاجية المحددة خلال الفترة الحالية لإعادة التوازن لسوق النفط؟ ما الذي يؤثر على قرارات تحديد الحصص ومستوى الامتثال لأعضاء المنظمة على المدى الطويل؟ تحدد هذه الدراسة -من خلال القياسات الاقتصادية- المحددات الرئيسية التي تشكل استراتيجية حصص أوبك وكيفية تنفيذها. وجدت الدراسة أن:

مؤشرات سوق النفط العالمي كأسعار النفط والطلب العالمي على النفط الخام وتوقعات الطلب العالمي على مدى ستة أشهر وإنتاج المنتجين خارج أوبك، جميعها تؤثر في المقام الأول على قرارات أوبك المتعلقة بالحصص. ويبدو أن مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتضخم تلعب دوراً ضئيلاً.

لعينة الدول التي شملتها الدراسة من أعضاء أوبك دوافع مختلفة لإنتاج النفط، حيث أن ناتج دول مجلس التعاون الخليجي وإيران يتأثر بشكل كبير بحصص أوبك ومستويات الامتثال للأعضاء الآخرين في المنظمة.

يبدو أن الإنتاج الوطني للنفط في الجزائر ونيجيريا وفنزويلا يتأثر في المقام الأول بالمؤشرات الاقتصادية والمالية والسياسية.

تؤثر الصدمات الخارجية على مستويات الحصص والإنتاج في أوبك. وتشمل غالباً صدمات خاصة بدولة معينة، قد تكون خارجية (مثل العقوبات) أو محلية (مثل الأزمات أو الإضرابات أو النزاعات العسكرية). ومع ذلك، فإن أثر مثل هذه الأحداث عادة ما يضمحل على المستوى العام لإنتاج المنظمة، مما يشير إلى قدرة المنظمة على موازنة إجمالي العرض الخاص بها.



■ الإنتاج الفعلي / معدل الإنتاج المستهدف

**البيانات 1.** معدل مستوى الامتثال الربع سنوي لأوبك (الإنتاج الفعلي / الإنتاج المستهدف).

المصدر: أوبك، وتقديرات كابسارك.

في عام 2017 وافقت عدة دول غير أعضاء في أوبك –أبرزها روسيا- على تنسيق إنتاجها النفطي مع أوبك للمساعدة على إعادة التوازن لسوق النفط. لالتوفر حتى الآن معلومات كافية حول أثر قرارات أوبك بلس، لذلك فهذه الدراسة تغطي الفترة 2000-2016 فقط. ومع توفر مزيد المعلومات الوافية في المستقبل قد نوسع تحليلنا ليشمل روسيا.

يجمع الجزء الأول من التحليل الأهداف الربع سنوية لمنظمة أوبك لإنتاج النفط من عام 2000 حتى نهاية عام 2016. ووجد أن أهداف أوبك الربع سنوية تدفعها ديناميكيات أسعار النفط الخام ومؤشرات أخرى لسوق النفط العالمي. ويبدو أن الاقتصاد الكلي العالمي ليس له أي تأثير قابل للقياس على قرارات الحصص. تحدد الدراسة العوامل التالية وتأثيرها على أهداف حصص الأوبك:

لسعر النفط (الذي تمثله سلة الأوبك المرجعية) تأثير إيجابي. ومن المرجح أن تؤدي الزيادة في السعر إلى زيادة الحصص.

لمخزونات النفط الخام تأثير سلبي قوي على المدى القصير، وتأثير أخف على المدى الطويل.

لقدرة الإنتاجية الاحتياطية تأثير سلبي.

للطلب العالمي على النفط الخام تأثير إيجابي.

لتوقع الطلب العالمي لمدة ستة أشهر تأثير إيجابي.

للمنتجين من خارج الأوبك تأثير إيجابي على المدى القصير وتأثير سلبي طفيف على المدى الطويل.

وتقدر المرحلة الثانية من التحليل الإنتاج الفعلي لكل من أعضاء أوبك الثمانية: الجزائر وإيران والكويت ونيجيريا وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا باستخدام الإجمالي الربع سنوي خلال نفس الإطار الزمني. يقدم هذا التحليل المتغيرات المستقلة الخاصة بكل دولة التي تمثل قدرتها الإنتاجية الاحتياطية والسياقات الاقتصادية والمالية والسياسية. وتعكس المتغيرات الأخرى - الحصص المحددة والامتثال المشترك للأعضاء الآخرين - استجابات الدول الأعضاء بشكل فردي لديناميكيات أوبك.

يكشف هذا التحليل التباين المستمر في محركات إنتاج النفط لأعضاء أوبك. ومع ذلك، لا تزال المنظمة تلعب دوراً

تشمل العوامل التي تأخذها الأوبك بالإعتبار عند تحديد حصص الإنتاج -وفقاً لبياناتها الصحفية- تشمل مجموعة واسعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي وسوق النفط العالمي، غير أن الأبحاث تشير إلى أن أولوية هذه المؤشرات وأهميتها تميل إلى التغير مع مرور الوقت. إن تباين الدول الأعضاء في أوبك ومشكلة العمل الجماعي المتأصلة تزيدان من تعقيد عملية صنع القرار ويجعلان عملية التنبؤ بإنتاجية أوبك قضية إشكالية.

قد ينحرف ناتج أعضاء الأوبك بشكل كبير عن الأهداف المحددة، ويرجع ذلك جزئياً إلى التعقيدات التنظيمية للمنظمة. ما يسبب هذه الانحرافات هو قدرة كل عضو في المنظمة واستعداده للإنتاج - اللذان يتحددان بدورهما بالدوافع الاقتصادية والسياسية والصناعية- إلى جانب مجموعة متنوعة من الصدمات الخارجية. شهد عام 2017 امتثالاً قوياً من الأوبك، إلا أن استمرار ذلك على المدى الطويل أمر غير واضح.

تحدد هذه الدراسة العوامل الرئيسية خلف عملية صنع القرار في أوبك وامتثال الدول الأعضاء بشكل فردي. ويساعد ذلك في تسهيل فهم رد فعل أوبك تجاه التغيرات في سوق النفط، وتقديم رؤى عن استراتيجيات المنظمة والسلوك الإنتاجي لدولها الأعضاء. ولهذا الغرض، تطبق هذه الدراسة نموذج سلسلة زمنية هيكلية لتحديد الروابط السببية بين مجموعتين من المتغيرات:

(1) الأهداف الإنتاجية أوبك (الحصص) ومؤشرات الاقتصاد الكلي/ صناعة النفط العالمية.

(2) الإنتاج الفعلي للدول المختارة من أعضاء أوبك والمؤشرات الاقتصادية والمالية والصناعية الخاصة بدولة معينة.

كما أن منهج النمذجة المستخدم يأخذ بالإعتبار تأثير المكونات غير الملحوظة: الأحداث التي تحدث مرة واحدة أو الفواصل الإنشائية التي قد تسببها عوامل مثل الظروف الجوية القاسية أو اضطرابات البنية التحتية.

مهماً في تحديد إنتاج النفط لأعضائها، مما يخلق أنماط تفاعلية مميزة داخل المجموعة.

يتأثر ناتج دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء وإيران بعضويتهم في أوبك إلى حد كبير. وتميل هذه البلدان الخمس أيضاً إلى إظهار سلوك تنافسي داخل المنظمة، حيث يشير متغير الامتثال المشترك للتالي: عندما تزيد جميع الدول الأعضاء الأخرى الإنتاج، فإن هذه الدول تميل إلى أن تحذو حذوها. ولا يتأثر ناتج الجزائر ونيجيريا وفنزويلا بديناميكيات الأوبك بل بتأثير العوامل الاقتصادية والمالية والسياسية.

تبرز المملكة العربية السعودية بين الأعضاء الآخرين بسبب الأثر المنخفض نسبياً للامتثال المشترك على إنتاجها النفطي، والمعامل الأعلى لمتغيرات القدرة الاحتياطية بين المجموعة. وتشير هذه النتائج إلى مشاركة أقل في السلوك التنافسي مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى بسبب ما يسمى نشاط "المنتج المتحكم" عندما يعاكس توجه الإنتاج في المملكة العربية السعودية توجه المجموعة.

يساعد سلوك الإنتاج في المملكة العربية السعودية على تخفيف الصدمات الخارجية التي تؤثر على إنتاج أعضاء أوبك الآخرين. وعادةً ما تكون هذه الصدمات خاصة بدولة معينة وتميل إلى الحدوث أكثر من تلك التي تؤثر على المنظمة ككل. غطت هذه الدراسة عددًا من هذه الصدمات لكل من الدول التي تم تحليلها خلال فترة مراقبتها. وعادة ما

تندرج الصدمات تحت مجموعتين: تشمل الأولى الأحداث الدولية التي تؤثر على الإنتاج النفطي للدولة، مثل فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة العقوبات على إيران ورفعها لاحقاً، وتضم المجموعة الثانية العوامل الاقتصادية والسياسية المحلية. كان لزيادة التدخل الحكومي وعدم الاستقرار السياسي والإضراب الوطني والأزمة الاقتصادية في فنزويلا مثلاً تأثير ضار على إنتاجها النفطي. كما يمكن للأعضاء الآخرين زيادة إنتاجهم بين اجتماعات الأوبك استجابةً لاضطرابات العرض العالمي. ونتيجة لذلك، تؤثر العوامل الخارجية (التي لم يتم تغطيتها ضمن المتغيرات الرئيسية) على أهداف الحصص في أوقات معينة. ويمكن تصنيفها كاضطرابات في سوق النفط العالمي أو كمزيج من توجهات السوق التي تطلق تأثيراً يؤدي إلى استجابة مبالغ فيها يغيثها سلوك المضاربة في السوق.

تغطي هذه الدراسة مستويات إنتاج النفط المستهدفة أوبك من عام 2000 حتى نهاية عام 2016. وخلصت إلى أنه سيكون من الصعب على الأوبك مواصلة الامتثال للأعوام القادمة نظراً للسلوك التنافسي القوي بين أعضائها وعدد الأعضاء الذين يتأثر إنتاجهم بشكل أساسي بالظروف السياسية والاقتصادية المحلية. كما أن الاستمرار الناجح في الالتزام بحصص إنتاج أوبك يعتمد أيضاً على أي اتفاقيات يتم التوصل إليها مع المنتجين من خارج المنظمة، الجانب الذي لم تغطه هذه الدراسة.

### خلفية الدراسة

"تقدير محركات قرارات تحديد الحصص في أوبك" دراسة مشتركة أجراها مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) ومعهد البحوث الاقتصادية والتكنولوجية في مؤسسة البترول الوطنية الصينية ضمن مبادرة تعاونية أوسع تهدف إلى تحسين فهم عملية صنع القرار الدولي سعياً للمشاركة بشكل أفضل في حوكمة الطاقة العالمية.

رابط البحث:

[تقدير محركات قرارات تحديد الحصص في أوبك](#)



[www.kapsarc.org](http://www.kapsarc.org)